World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 10-14 يونيو/حزيران 2019

التوزيع: عام
التاريخ: 10 مايو/أيار 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2019/5-D/Rev.1
قضايا السياسات

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية

موجز تنفيذي

في عام 2018، بقيت الأزمات الواقعة والممتدة عاملا رئيسيا لانعدام الأمن الغذائي. وعمل برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) مع شركائه على سدّ الفجوات في الأمن الغذائي من خلال برامج الاستجابة للطوارئ والقدرة على الصمود ومن خلال تعزيز قدرة الحكومات والشركاء المحليين على الاستعداد والاستجابة المبكرة. وقام **البرنامج** بتيسير الاستجابات المنسقة من خلال مشاركته في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبفضل مسؤولياته كرئيس أو رئيس مشارك للمجموعات العالميتين المعنيتين بالأمن الغذائي والاتصالات في حالات الطوارئ وباللوجستيات، داعما التقييمات المشتركة للاحتياجات وتخطيط الاستراتيجيات الجماعية وتنفيذها. ومن أبرز الإنجازات المحققة توقيع التزام مشترك بين **البرنامج**، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بشأن إنشاء نظم نقدية مشتركة وشاملة.

وفي عام 2018، تطلبت النداءات المنسقة للأمم المتحدة وخططها لإغاثة اللاجئين مبلغا قدره 24.93 مليار دولار أمريكي من أجل مساعدة 97.9 مليون شخص. ومثّل ذلك استمرارا للاتجاه الملحوظ في النداءات الإنسانية خلال العقد الأخير، مع ازدياد الالتزامات التمويلية وعدد النداءات على نحو ثابت. وفي عام 2018، شكلت عمليات **البرنامج** 30 في المائة من النداءات العالمية التي تمكنت من جمع 14.58 مليار دولار أمريكي أو ما يساوي 60 في المائة من التمويل المطلوب. وبلغت فجوة التمويل خلال السنوات الخمس الأخيرة 40 في المائة.

واعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع في مايو/أيار القرار 2417 الذي يدين استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة G. Jerger
مديرة
مكتب جنيف
بريد إلكتروني: gordana.jerger@wfp.org

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد B. Lander
كبير موظفي الشراكات الخارجية
بريد إلكتروني: brian.lander@wfp.org

وظلّ نظام الاستجابة الإنسانية الجماعية يتطور في عام 2018. وبدأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تعيد النظر في هياكلها من أجل توفير الدعم الشامل الأمثل للعمليات الميدانية. واعتمد رؤساؤها خمس أولويات استراتيجية لعامي 2019-2020 هي: الاستجابة العملية، والشمول والمساءلة، والدعوة الجماعية، والتعاون بين الجانبين الإنساني والإنمائي، وتمويل العمليات الإنسانية. وأقرّ الرؤساء في نوفمبر/تشرين الثاني بروتوكول تفعيل "توسيع النطاق" الذي يحل محل بروتوكول تفعيل الاستجابات من المستوى 3 على نطاق المنظومة.

وأولى رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات طوال العام اهتماما منسقا لتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش والانتهاك الجنسيين اللذين يتعرض لهما عمال الإغاثة، من خلال زيادة القيادة المشتركة والمسؤولية الجماعية، ولا سيما على المستوى القطري.

وعزز **البرنامج** أيضا تعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال التوقيع على إضافة بشأن تبادل البيانات مرفقة بمذكرة التفاهم العالمية المبرمة بين الوكالتين في عام 2011. ويقوم هذا التغيير بتكملة الإضافة المتعلقة بالتعاون في مجال التحويلات القائمة على النقد وما أعدّ من مبادئ استهداف مشتركة واستراتيجية مشتركة لتعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود في صفوف اللاجئين والمجموعات السكانية المضيفة.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالوثيقة المعنونة "تحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية" (WFP/EB.A/2019/5-D/Rev.1).

أولا: السياق العالمي

1- شكلت النزاعات وانعدام الأمن الغذائي والتقلبات المناخية والأحوال الجوية القاسية والاضطرابات الاقتصادية العوامل الرئيسية المسببة لانعدام الأمن الغذائي في عام 2018. وقد عانى ما يزيد عن 113 مليون شخص من الجوع الحاد وكان ثمة 143 مليون شخص إضافي معرضين للوقوع في حالة أزمة أو أسوأ من ذلك – المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو أكثر – في حال تعرضهم لعامل إجهاد أو صدمة.

2- وأثرت الأزمات الممتدة وانعدام الأمن الغذائي في الحياة اليومية لملايين الأشخاص، مقيدة حصولهم على المواد الغذائية الأساسية والمساعدات الإنسانية الأخرى. وكان هذا هو الحال بوجه خاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال شرق نيجيريا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن.

3- وفي مستهل عام 2018، كان **البرنامج** يتولى بصورة متزامنة ست استجابات لحالات طوارئ داخلية من المستوى 3 وست استجابات من المستوى 2، نتج معظمها عن نزاعات ممتدة. وخلفت هذه الأزمات مستويات غير مسبوقة من الجوع. فعانى ما مجموعه 20 مليون شخص في اليمن من انعدام الأمن الغذائي مما شكل إلى حد بعيد أكبر أزمة غذائية لهذا العام. ومع دخول النزاع السوري عامه الثامن، استمر **البرنامج** في دعم 3.5 مليون سوري داخل البلد و1.5 مليون لاجئ ضعيف في البلدان المجاورة. وفي جنوب السودان، كانت حدة الجوع ونطاق انتشاره ينذران بالخطر إذ تركت الأزمة الممتدة والانهيار الاقتصادي أكثر من نصف السكان في حاجة ملحة إلى الغذاء والمساعدة في مجال سبل كسب العيش.

4- واعتُبر التشريد القسري عاملا آخر من عوامل الجوع. فمثلت أزمة الروهينغا في ميانمار إحدى أزمات اللجوء الأسرع انتشارا في العالم، فقد وصل بحسب التقديرات 000 738 شخص إلى كوكس بازار في بنغلاديش بين أغسطس/آب 2017 وديسمبر/كانون الأول 2018. وقد حصل جميع السكان المشردين تقريبا على المساعدة الغذائية. وأدى الوضع في فنزويلا إلى

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

استحداث برنامج تنسيقي إقليمي مشترك بين الوكالات لضمان الاستجابة المنسقة والمتسقة لاحتياجات ما يزيد عن 3 ملايين لاجئ ومهاجر غادروا البلد في نهاية عام 2018.

5- وألقت الكوارث المناخية والطبيعية 29 مليون شخص في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2018، مؤثرة بشكل رئيسي في سكان أفريقيا. وأثرت موجات الجفاف في أمريكا الوسطى تأثيرا كبيرا على الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية التي تعيش في منطقة الممر الجاف.

6- وفي بعض الحالات، تزامنت الأزمات والتقلبات المناخية مع بضعها كما حصل في أفغانستان حيث أثّر التشريد الناجم عن النزاعات وموجات الجفاف الشديد في نحو 10.5 مليون شخص في المناطق الريفية. وفي الوقت نفسه، واجهت منطقة الساحل أسوأ موسم جدب منذ أربع سنوات؛ أضف إلى ذلك النزاعات وانعدام الأمن الغذائي بما زاد من مستوى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

7- وفي عام 2018، استهدفت خطط الاستجابة الإنسانية 97.9 مليون شخص وكانت الاحتياجات التمويلية قد وصلت إلى 24.93 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام. وجرى تمويل النداءات بمبلغ قدره 14.58 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذه القيمة القياسية لمبالغ التمويل، ظلت نسبة فجوة التمويل تبلغ 40 في المائة، على غرار السنوات الخمس الأخيرة.

ثانيا: العمليات العالمية

القرار 2417 الصادر عن مجلس الأمن

8- في مايو/أيار 2018، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار 2417 الذي يدين استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. ويقيم القرار علاقة بين النزاعات والجوع، ويدرج السكانَ الأضعف المتأثرين بالنزاعات في برنامج عمل مجلس الأمن. ويدعو إلى الإنذار المبكر بانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات المسلحة. ويدعو القرار أيضا إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ويوفّر لمجلس الأمن مجموعة من الإجراءات التي تتصدى لحالات من قبيل المنع غير القانوني من إيصال المساعدات.

9- ويصف القرار ثلاث طرائق لإبلاغ مجلس الأمن بالحالات التي يتفاقم فيها الجوع بسبب وجود نزاع. ويدعو الأمين العام إلى "أن يبلغ [...] بسرعة" عند "حدوث خطر مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالة انعدام أمن غذائي واسع النطاق في سياق النزاعات المسلحة". أما الوسيلتان الأخريان فهما قيام الأمين العام بإعداد تقارير منتظمة بشأن البلدان التي تعاني من نزاع مسلح عند حدوث خطر مجاعة ناجمة عن نزاع وحالة انعدام أمن غذائي واسع النطاق، وبتقديم إحاطة سنوية بشأن حماية المدنيين ينبغي أن تتضمن معلومات محدَّثة عن الحالات المتعلقة بالنزاعات والجوع. وسبق أن استُخدم القرار للفت الانتباه إلى أثر النزاع الدائر في جنوب السودان (في يوليو/تموز 2018) واليمن (في نوفمبر/تشرين الثاني 2018) على البشر.

10- ويروج **البرنامج**، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لعدة مبادرات ترمي إلى التوعية بالقرار 2417 في روما وجنيف ونيويورك. ويشمل هذا العمل عقد اجتماعات رسمية وغير رسمية مع الوكالات الشريكة، والخبراء، والدول الأعضاء، في جنيف ونيويورك، من أجل بحث السبل التي يمكن أن يدعم بها المجتمع الدولي تنفيذ القرار.

الحد من التشرد

11- لقد أثمرت جهود تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 في ديسمبر/كانون الأول 2018 عندما اعتمدت الجمعية العامة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وصحيح أن الاتفاقين غير ملزمين، إلا أنهما يُعتبران عنصرين بارزين إذ يقران بضرورة تعاون الدول مع بعضها لتناول مسألة التشرد ودعم حقوق اللاجئين والمهاجرين.

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

12- عمل **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية معا للحرص على أن يدرج الأمن الغذائي والتغذية كمجال قائم بذاته في برنامج العمل الخاص بالاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين. ويحدد برنامج العمل تدابير طوعية لتعزيز فعالية تقاسم المسؤوليات والتعاون بين الدول وغيرها من أصحاب المصلحة ردا على حركة اللاجئين الواسعة النطاق وحالات اللجوء الممتدة. وسيقوم المنتدى العالمي للاجئين بوضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاق، وبمراجعة هذه المؤشرات، ومتابعتها، وسيُعقد للمرة الأولى في ديسمبر/كانون الأول 2019. وستُعقد اجتماعات لاحقة للمنتدى كل أربع سنوات.

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة

13- يرمي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة إلى تحسين الحوكمة وفهم الهجرة بشكل أفضل على الصعيد العالمي، والتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة اليوم، وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة. وتابع **البرنامج** المفاوضات الدولية الحكومية التي قادت إلى اعتماد الاتفاق، وعمل مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أنشطة دعوة ترمي إلى التوعية بأثر الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية على الهجرة. وبغية دعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، أنشأ الأمين العام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. والشبكة تستضيفها وتنسقها المنظمة الدولية للهجرة، وهي تتألف من مجموعة من الأفرقة العاملة المواضيعية والإقليمية والوظيفية، مستفيدة من خبرة الأمم المتحدة وقدراتها. و**البرنامج** عضو في الشبكة ويوفر الدعم بناء على قدراته التشغيلية ومعارفه.

الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

14- شكّل الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة، المنعقد في يونيو/حزيران 2018، منبرا لمناقشة المسائل المستجدة والأنشطة، وركز على المخاطر والفرص التي تؤثر على الاستجابة الإنسانية. وإذ يتواصل ازدياد عدد الأزمات الإنسانية وحدتها، دعت الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلى إيجاد تدابير وحلول سياسية، وإجراء تحليلات جماعية، وتنسيق الاستجابة. وظهرت خلال مناقشات الجزء ثلاثة مواضيع عامة هي: ضرورة توفير المعلومات بشكل أفضل من أجل دعم التمويل نظرا إلى اتساع الفجوة بين الاحتياجات والتمويل؛ والالتزام الذي أعاد تأكيده قادة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات حاسمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش والانتهاك الجنسيين اللذين يتعرض لهما عمال الإغاثة؛ والتعهد، بما يتماشى مع روح أهداف التنمية المستدامة، بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل الجنسانية وقضايا الشباب والإعاقة.

ثالثا: الاستجابة الجماعية

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

15- بدأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2018 بإعادة النظر في هياكلها وأساليب عملها لضمان ملاءمتها مع الغرض المتوخى منها وتمكنها من توفير الدعم للعمليات الميدانية على النحو الأمثل. وخلال هذه الفترة، جرى تمديد عمل أفرقة العمل المواضيعية لضمان استمرار الدعم الموفر بصورة مشتركة بين الوكالات في مجال تمويل الأعمال الإنسانية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية، وتعزيز التعاون بين الجانبين الإنساني والإنمائي، وأنشطة الدعوة.

16- والتقى مسؤولو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات شخصيا مرتين خلال العام لمناقشة وضع البلدان المثيرة للقلق وجهود تعزيز الاستجابة الإنسانية الجماعية. وقاد المدير التنفيذي **للبرنامج** الأنشطة الداعية إلى زيادة جهود الدعوة المشتركة المبذولة في الأزمات الإنسانية الأكثر تعقيدا.

17- وساهم **البرنامج** في وضع الأولويات الاستراتيجية الخمس للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعامي 2019-2020 وهي: الاستجابة التشغيلية؛ والشمول والمساءلة؛ والدعوة الجماعية؛ والتعاون بين الجانبين الإنساني والإنمائي؛ وتمويل المساعدات الإنسانية. وأقر المسؤولون هذه الأولويات التي ستوجه عمل الهيئات الفرعية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

18- وقد تصدّرت برنامجَ عمل المسؤولين التدابيرُ الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش والانتهاك الجنسيين اللذين يتعرض لهما عمال الإغاثة. وأصدر منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في يونيو/حزيران بيانا يعبّر عن التزام مسؤولي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باتباع نهج منسق على نطاق القطاع للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش والانتهاك الجنسيين، محدِّدين المقترحات الرئيسية للمضي قدما. وأقر المسؤولون بالحاجة إلى إحداث تغيير رئيسي في الثقافة داخل الوكالات تحفزه القيادات وإلى تمكين الموظفين من إثارة الشواغل القائمة. والتزموا بتوفير الموارد اللازمة لتدعيم النظم والعمليات والقدرات الجماعية. واتفقوا على تحديث خلاصة الممارسات الجيدة، مع تبادل الممارسات الجيدة ومنع الجناة من الانتقال إلى الوكالات الأخرى في القطاع وتعزيز قدرة الوكالات على إجراء التحقيقات من خلال تعزيز التعاون بين المحققين واستحداث صندوق بمليون دولار يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أجل توفير المنح السريعة لإجراء التحقيقات. ومن أجل الحث على بذل الجهود على نطاق المنظومة، وزيادة القيادة المشتركة والمسؤولية الجماعية، وضمان اتخاذ أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تدابير جماعية ومنسقة، ولا سيما على الصعيد القطري، عُين المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) كأحد مناصري قضية الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، لمدة عام واحد، وستليه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

19- وأقر المسؤولون في نوفمبر/تشرين الثاني بروتوكول تفعيل "توسيع النطاق"، الذي يحل محل نظام تفعيل حالة الطوارئ الإنسانية على مستوى المنظومة لعام 2012، الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (المعروف باسم "الاستجابة من المستوى 3").[1] ويطبّق البروتوكول على الأزمات المفاجئة والأوضاع السريعة التدهور؛ ولا يجوز أن تتجاوز مدة التفعيل الستة أشهر، مع وجود إمكانية لتمديدها مرة واحدة لمدة ثلاثة أشهر. ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ هو الذي يقوم بتفعيل توسيع النطاق، بالتشاور مع الموظف المقيم المعني أو منسق الشؤون الإنسانية ومسؤولي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، استنادا إلى خمسة معايير هي: النطاق، والتعقيد، والحاجة الملحة، والقدرات، وخطر الإخفاق في إيصال المساعدات بصورة فعالة وعلى نطاق واسع إلى السكان المتضررين. ولا يزال يتم النظر في إعداد بروتوكول تكميلي ثان يشار إليه باسم البروتوكول "الداعم/الصارم". وسيكون ذلك بمثابة طريقة لإبراز الحاجة إلى تعزيز الدعوة وتوفير الموارد في الأزمات الممتدة، بما فيها تلك التي ستظل مصدر قلق بعد تعطيل بروتوكول توسيع النطاق.

20- ومع ازدياد التركيز على توفير الدعم للأعمال الميدانية، عقد الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعة مدراء برامج الطوارئ اجتماعا مشتركا ناقشا فيه أولويات عامي 2018-2019، واستعرضا مقترحا يدعو إلى مراجعة بروتوكول الاستجابة من المستوى 3 على نطاق المنظومة قبل أن يقوم المسؤولون بإقراره (انظر الفقرة السابقة)، ونظرا في وضع المشردين داخليا وفي التخطيط والاستجابة وفقا للمنطقة، وفي النُهج الطويلة الأجل. ودعا أيضا الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعة مدراء برامج الطوارئ إلى حصر المبادرات الرامية إلى مساعدة الأشخاص المشردين داخليا وطلبا أيضا من التحالف العالمي المعني بالأزمات الحضرية إعداد بروتوكول للتعاون مع السلطات المحلية في المناطق الحضرية.

21- وعملت فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتعزيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية في الأزمات الممتدة على تعزيز التعلم بين الجهات الفاعلة التشغيلية. وتمكن **البرنامج** داخل فرقة العمل من إدارة مجموعة من الممارسات بشأن تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وقد تضمّن ذلك المشاركة في تيسير حلقة عمل أجريت بين الأقران في داكار بالسنغال في يونيو/حزيران 2018. وعقدت فرقة العمل أيضا حلقة عمل بقيادة **البرنامج** كان هدفها الخروج بمفهوم مشترك بين أعضاء اللجنة الدائمة بشأن العناصر الضرورية لتحقيق حصائل جماعية، وذلك بمشاركة منظمة

[1] https://interagencystandingcommittee.org/iasc-transformative-agenda.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة البنك الدولي وأعضاء في الفريق العامل المعني بالمنح الإنسانية السليمة. وخلص المشاركون في حلقة العمل إلى أن التركيز على مسألة الترابط، وإن لم يكن الأمر مفهوما جديدا، يمكن أن يعطي دفعة جديدة لبناء القدرة على الصمود والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ واعتُبرت بوركينا فاسو وموريتانيا مثالين جيدين للبلدان التي تتبع نُهجا تركز على مسألة الترابط. وبناء على هذه المناقشات، وُضعت توجيهات يُعتزم عرضها على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للموافقة عليها.

22- وفي عام 2018، شارك **البرنامج** وصندوق الأمم المتحدة للسكان في رئاسة اللجنة التوجيهية لمشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية (GenCap) التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فتوليا قيادة مناقشات واستحداث هيئات حوكمة جديدة تحل محل اللجنة التوجيهية وتتحلى بفريق استشاري أكثر استراتيجية. ويُفترض أن تؤدي البنية الجديدة للحوكمة إلى تعزيز الكفاءة وزيادة مظاهر التآزر بين مبادرتي مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية ومشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية (ProCap). ووافق الفريق الاستشاري على العمل من أجل تنويع المهارات اللغوية للمستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية المدرجين في قائمة مستشاري مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية.

23- وصدرت في عام 2018 النسخة المنقحة *لدليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني* الذي تعده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وساهم **البرنامج** في توفير التدريب على المستوى الميداني لدعم اتباع التوجيهات المحددة في الدليل. ويتم الاعتماد على إطار للمساءلة من أجل رصد الأداء الجماعي لأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

24- وساهم **البرنامج** في وضع الصيغة الأخيرة من مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفي إطلاقه؛ وكان أولَ كيان في الأمم المتحدة يعدّل المؤشر ليتلاءم مع عملياته، وساعده في ذلك وجود منصة مؤتمتة على الإنترنت. ويعَدّ مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر الخاص **بالبرنامج** الأداة التي يستخدمها وتتضمن مقياسا من صفر إلى 4 يُظهر مدى إدماج بُعْدَي المساواة بين الجنسين والعمر في تصميم برامج **البرنامج** وفي رصدها، ولا سيما الخطط الاستراتيجية القطرية الرئيسية. ولبّت الخطط الاستراتيجية القطرية لموريتانيا ونيكاراغوا واليمن بالفعل المعايير اللازمة لتكون درجة مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر 4 من خلال دمج قضايا المساواة بين الجنسين والعمر دمجا كاملا في تصميمها.

المجموعات العالمية والخدمات الإنسانية المشتركة

25- في عام 2018، استمر **البرنامج**، عن طريق المجموعات والخدمات التي يقودها، في الاستفادة من حضوره الميداني القوي ومن خبرته في مجال سلاسل الإمداد، ما مكّنه من توفير استجابة إنسانية سريعة وشاملة.

26- وساعدت المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي، التي تشارك منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** في قيادتها، 30 بلدا من البلدان التي تعاني من حالات طوارئ ونشرت ما يزيد عن 100 موظف في جميع أنحاء العالم لجمع البيانات التي يقدمها الشركاء وتحليلها. وتولت المجموعة تنسيق العمل الذي يضطلع به أكثر من 000 1 شريك على المستوى القطري، يُعتبر أكثر من نصفهم من الكيانات الوطنية. وفي عام 2018، مثلت المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي 34 في المائة من مجموع الاحتياجات التمويلية لجميع خطط الاستجابة الإنسانية (بما فيها الخطط الإقليمية المتعلقة باللاجئين والقدرة على الصمود، وغيرها من النداءات).

27- واستجابت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ لحالات طوارئ في تسعة بلدان – هي بنغلاديش وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودومينيكا والعراق وليبيا ونيجيريا والجمهورية العربية السورية واليمن – موفرة معلومات حيوية وخدمات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والتوصيلية إلى العاملين في المجال الإنساني، وداعمة المجتمعات المحلية المتضررة في الحصول على المعلومات. وقد مر عامان على قيام المجموعة بتعزيز القدرة على الاستعداد في منطقة المحيط الهادئ، داعمة الحكومات في تعزيز بنيتها الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات ومقدمة المساعدة إلى أصحاب المصلحة المعنيين بإدارة الكوارث المحلية والإقليمية لتنسيق المبادرات الرئيسية.

28- وشاركت المجموعة اللوجستية العالمية في 13 عملية مختلفة في عام 2018 ودعمت 606 شركاء تشكل المنظمات غير الحكومية الوطنية 47 في المائة منهم .

29- وأرسل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، عن طريق شبكته المؤلفة من ستة محاور، مواد ومعدات مستخدمة للإغاثة في حالات الطوارئ إلى 93 بلدا لدعم 35 منظمة شريكة. ونُشرت أفرقة الاستجابة السريعة في بنن وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا لوضع المعدات وتقديم المساعدة التقنية وتدريب الموظفين المحليين على صيانة المعدات، فقضت مجتمعة ما مجموعه 395 يوما في الميدان. وسعت وحدة البحث والتطوير التابعة للمستودع، وهي مختبر المستودع، إلى تحسين المعدات اللوجستية وحلول التغليف باستخدام تكنولوجيات أكثر مراعاة للبيئة والحد من النفايات الناتجة عن تغليف مواد الإغاثة.

30- ووفرت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية القدرات الجوية الحيوية في المناطق النائية في إطار 16 عملية قطرية، بما في ذلك تقديم الدعم أثناء اندلاع فاشية الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوصول إلى المنطقة الشمالية الشرقية في نيجيريا وزيادة الأسطول في اليمن، مما يسر توفير المساعدة بكفاءة وفي الوقت المناسب. واستُحدثت عملية جوية جديدة في ليبيا. وعلى العموم، أتاحت الخدمة نقل ما يزيد عن 000 350 راكب من 700 منظمة وإجلاء 362 1 شخصا.

القيادة في مجال العمل الإنساني

31- واصل **البرنامج** في عام 2018 إسهامه في مجموعات الأمم المتحدة لمنسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين. وقد تأهل ثمانية عشر من موظفي **البرنامج** للانضمام إلى مجموعة منسقي الشؤون الإنسانية، وقد ارتفع العدد مقارنة بعام 2017 حيث بلغ عددهم 13 موظفا. وتأهل تسعة عشر موظفا للانضمام إلى مجموعة المنسقين المقيمين من بينهم عدد مختار من الموظفين العاملين في أرمينيا وبوتان وكوبا ونيجيريا وصربيا وزمبابوي. وحسّن **البرنامج** تواصله مع كبار الموظفين بشأن فرص العمل برتبة مدير في الأمم المتحدة أو ما فوق، بما في ذلك من خلال موقع شبكي داخلي مشترك بين الوكالات مخصص لعرض الفرص يشجع فيه **البرنامج** التنقلات الوظيفية بين الوكالات، معززا بذلك إسهامه في القيادة في مجال العمل الإنساني.

رابعا: مجالات التركيز

محور العمل الإنساني والتنمية والسلام

32- إن النهج الذي يتبعه **البرنامج** في محور ترابط العمل الإنساني والتنمية والسلام نابع من فكرة أن اتباع نهج شامل لجميع الجهات الفاعلة يعزز الفعالية والكفاءة ويستفيد من مزاياها النسبية أمر حاسم للتصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وإنهاء الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

33- ويشارك **البرنامج** في اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في مجالات العمل الإنساني والتنمية. وتسعى هذه اللجنة التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في ظل إصلاح الأمم المتحدة، إلى تعزيز الاتساق بين العمل الإنساني والتنمية متوخية الحد من الاحتياجات والمخاطر ومظاهر الضعف، ولا سيما خلال الأزمات الممتدة وأثناء التحول إلى التنمية المستدامة. وتقوم هذه اللجنة التي يترأسها نائب الأمين العام بتحديد الممارسات الجيدة ونشرها بما يدعم طريقة العمل الجديدة هذه وتحديد الحصائل الجماعية. واختارت اللجنة سبعة بلدان – هي بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وإثيوبيا والنيجر ونيجيريا والصومال – لعرض التقدم المحرز بشأن التحليلات المشتركة والتخطيط وتحديد الحصائل الجماعية. ويشارك **البرنامج** في المناقشات التقنية للجنة، مركزا على مسألة الاتساق وعلى ترشيد الدعم البرامجي من خلال الهياكل القائمة، ويوفر الدعم للمكاتب القطرية التي تشارك في هذه التجربة.

34- وعمل **البرنامج** مع أمانة الشبكة الدولية المعنية بالنزاع والهشاشة، وهي مبادرة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وساهم **البرنامج** في وضع توصية تحدد فهما مشتركا للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وطريقة لتطبيقه من خلال تعزيز الأنشطة التعاونية والتكميلية. وتهدف التوصية إلى التشجيع على تعزيز اتساق العمل الذي

تضطلع به أبرز الجهات المانحة في العالم التي تدعم البرامج بأنشطة العمل الإنساني والتنمية والسلام في سياقات تتسم بالهشاشة وتعاني من النزاعات.

دورة برنامج المساعدة الإنسانية

35- واصل **البرنامج** مشاركته في الفريق المعني بالتخطيط لدورة برنامج المساعدة الإنسانية الذي يقوده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والذي توكل إليه مهمة مراجعة الدورة والعمليات والتوجيهات والمنتجات المرتبطة بها من أجل تحسين جودة الاستجابة الإنسانية الجماعية. وعمل الفريق على إعداد نماذج جديدة وتوجيهات عملية تدريجية لاستعراض الاحتياجات الإنسانية والتخطيط للاستجابة الإنسانية؛ ونظر أيضا في شؤون المجموعات/القطاعات والشركاء لغرض تحديد الفجوات وتحسين القدرة على المشاركة في أعمال دورة برنامج المساعدة الإنسانية. وأعد **البرنامج** دليلا داخليا عن دورة برنامج المساعدة الإنسانية موجها إلى المكاتب القطرية يفترض نشره في عام 2019 ويوضح دورة برنامج المساعدة الإنسانية وهياكل تنسيق العمل الإنساني ومسؤوليات **البرنامج** والأدوات المتاحة والمبادئ التوجيهية للمشاركة في أعمال دورة برنامج المساعدة الإنسانية.

تمويل المساعدة الإنسانية

36- استمرّ **البرنامج** في التشديد على أهمية التمويل غير المخصص لغرض بعينه الذي يمكّنه من توفير استجابة مرنة ومتوقعة وسريعة حيثما تشتد الحاجة إليها. وسعى **البرنامج** أيضا إلى الحصول على التمويل المتعدد السنوات الذي يعزز استدامة البرامج ويساعد في تفادي انقطاع خطوط الإمداد ويحد من تقلب الأسعار، بما يضمن حصول المستفيدين على المساعدة الغذائية المتواصلة.

37- وفي عام 2018، شكلت الإيرادات المتعددة السنوات 14 في المائة من إجمالي المساهمات المقدمة إلى **البرنامج** وبلغ مجموعها 1.02 مليار دولار أمريكي. ووصلت المساهمات المتعددة السنوات المقدمة لتمويل برنامج عمل **البرنامج** للفترة 2019-2023 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي. وظلّ توجه التمويل المرن **للبرنامج** ثابتا فوصل إلى 415 مليون دولار أمريكي في المتوسط في السنة، ولكنه لم يواكب النمو العام الذي شهدته إيرادات **البرنامج** من المساهمات، التي انخفضت على نحو ثابت من 12 في المائة في عام 2011 إلى 6 في المائة فقط في عام 2018.

38- وظلّ صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ مصدر تمويل رئيسي لعمليات **البرنامج**، مخصصا 139 مليون دولار أمريكي أو ما يساوي 28 في المائة من مساهماته **للبرنامج**. وأتاح ذلك **للبرنامج** تفادي انقطاع خطوط الإمداد والحفاظ على الخدمات الإنسانية المشتركة، من قبيل دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. واستخدم **البرنامج**، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبالغ مالية قدمها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتمويل عمليات مخصصة للاجئين في 13 بلدا في عام 2018.

39- وتزداد أهمية الصناديق القطرية المشتركة كمصدر لتمويل الاستجابات الإنسانية التي توفرها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي عام 2018، بلغت المساهمات التي قدمتها هذه الصناديق إلى **البرنامج** مستويات قياسية، فقد تلقى **البرنامج** 64.4 مليون دولار أمريكي قدمه 11 صندوقا من أصل 17 صندوقا عاملا. ومع أن هذا المبلغ يمثل 25 في المائة من جميع الاعتمادات المخصصة لوكالات الأمم المتحدة، فإنه لا يشكل سوى جزء صغير من مجموع المبالغ المدفوعة عن طريق هذه الصناديق القطرية المشتركة في عام 2018 والتي بلغت 836 مليون دولار أمريكي.

التمويل الاستباقي

40- ردا على ازدياد التحديات التي تطرحها آثار الظواهر المناخية القاسية، يركز **البرنامج** على الابتكار وعلى توسيع نطاق البرامج التي تساعد في تخفيف ونقل المخاطر الناجمة عن الأحوال المناخية التي تزداد سوءا وتقلبا. وفي عام 2018، وعن طريق مبادرة الصمود الريفي، وفر **البرنامج** لما مجموعه 000 93 من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة في ستة بلدان حماية تأمينية ضد الجفاف، ولما مجموعه 000 5 أسرة رعوية في أثيوبيا بوليصة تأمين ابتكارية على الماشية كان يستخدمها **البرنامج** للمرة الأولى. وعمل **البرنامج** بالتزامن مع ذلك مع 11 حكومة لتحديد عوامل التحرك واتخاذ إجراءات عملية موحدة كي تقام أنشطة

مبكرة قائمة على التوقعات من شأنها أن تحد من الخسائر المرتبطة بالمناخ ومن الأضرار الناجمة عن المخاطر الطبيعية، وكي يخفَّض بالتالي نطاق الاحتياجات الإنسانية قبل وقوع حالات الطوارئ بكل معنى الكلمة. وازدادت أيضا أهمية **البرنامج** كشريك للحكومات في مجال حشد التمويل اللازم للحد من مخاطر المناخ والكوارث من مصادر جديدة وابتكارية.

41- وفي عام 2018، وقع **البرنامج** مع الصندوق الأخضر للمناخ على اتفاق إطاري للاعتماد. وعمل ثلاثة عشر مكتبا قطريا **للبرنامج** مع الحكومات المضيفة لها على مفاهيم المشروع وعلى تقديمه إلى الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف. وحشدت حكومات قيرغيزستان والسنغال وطاجيكستان 28 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ؛ ولزامبيا أيضا مشروع تمت الموافقة عليه ولكن لم ينفذ بعد. وقام **البرنامج** بتيسير موافقة صندوق التكيف على ثلاث أفكار لمشروعات (واحد إقليمي واثنان قطريان) بقيمة 34 مليون دولار أمريكي لتمكين حكومات السلفادور/هندوراس (المشروع الإقليمي) وليسوتو وملاوي من تعديل نظمها الغذائية للتكيف مع آثار تغير المناخ.

42- وأطلقت مجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركاء عالميون آخرون آلية العمل لمكافحة المجاعة، وهي آلية عالمية صُممت لدعم التدخلات الأولية في مجال تفادي المجاعة والاستعداد والتدخل المبكر. وترمي إلى زيادة الاستثمارات الطويلة الأجل الرامية إلى تفادي المجاعة والاستعداد وإلى إقامة روابط رسمية بين الإنذار المبكر والتمويل المبكر وترتيبات التنفيذ.

تنسيق الشؤون النقدية

43- في ديسمبر/كانون الأول 2018، أصدر مسؤولو **البرنامج** ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف بيانا مشتركا بشأن المساعدة النقدية التزموا فيه باستحداث نظم نقدية مشتركة وشاملة.

44- ويحدد البيان ضرورة اتباع نهج برامجي منسق من خلال إجراء تقييمات مشتركة لجدوى المساعدة القائمة على النقد، والاستهداف المنسق، والرصد المشترك اللاحق للتوزيع، والآليات المشتركة للتعقيبات والشكاوى. ويدعو إلى وضع نظام مشترك لإدارة البيانات وتتبعها، يكمل النظم المستخدمة في الوكالات ويعزز إمكانية التشغيل البيني لنظم البيانات الخاصة بالوكالات. ويتوخى أيضا إنشاء آلية مشتركة للتحويلات تُستحدث بفضل الانتقال التدريجي إلى الشراء المشترك للخدمات المالية.

45- ويجب أن يقر النظام النقدي المشترك بأهمية التعاون مع الجهات الفاعلة وطنيا ودوليا لتصميم وتوفير المساعدة القائمة على النقد. ويُعتبر البيان أيضا التزاما بتوسيع نطاق التعاون ويفتح الباب أمام شركاء آخرين. وتُرجم الهدف الطموح القاضي بتحسين كفاءة وفعالية الاستجابات القائمة على النقد إلى خطة عمل سيتولى تنفيذها فريق تقني مشترك في عام 2019. وحُددت ستة مكاتب قطرية لاختبار بعض التدابير الواردة في البيان أو جميعها، وفي عام 2019، سيقوم الشركاء معا بتحديد وتنفيذ الأنشطة اللازمة بما فيها التقييمات المشتركة وآليات الشكاوى والتعقيبات. وبالتوازي مع ذلك، جرى تدريب أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات، على مستوى المقر، كي تنظر في الخيارات المتاحة للشراء المشترك لخدمات تسليم النقد وتتيح التشغيل البيني لشتى نظم إدارة شؤون المستفيدين.

التقييمات المشتركة للاحتياجات

46- في عام 2018، تولى **البرنامج** قيادة وإنتاج مبادئ توجيهية بشأن تقييم الاحتياجات الأساسية، مقدما نهجا أكثر شمولا من خلال اعتماد منظور أسري وأخذ العديد من القطاعات في الاعتبار مثل المياه، والإصحاح، والنظافة الشخصية، والمأوى، والتعليم، والصحة، والتغذية.

47- ولقد تم استخدام منتجات التحليل المشترك الخاصة بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والتركيز عليها بقدر أكبر في بلدان معينة مثل جنوب السودان واليمن وفي التقرير العالمي السنوي الخاص بالأزمات الغذائية وفي التقرير المعنون *رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من حالات نزاع*، الذي يُعتبر بمثابة معلومات محدثة قدمتها منظمة الأغذية والزراعة بصورة مشتركة مع **البرنامج** إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرار 2417. واستمرّ **البرنامج** في إجراء الاستثمارات لضمان تحلي جميع المكاتب القطرية بالآليات والقدرات اللازمة لاتباع نهج التصنيف بغية إجراء تحليلات عن

الأمن الغذائي مدعومة بالأدلة وموثوق فيها وقائمة على توافق الآراء. وأُعد دليل جديد بشأن التصنيف أدخل فيه **البرنامج** معلومات تقنية قوية.

48- وساهم **البرنامج** للسنة الثالثة على التوالي في تناول تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الذي صدر بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، مشددا على التزامه بإجراء تقييمات وتحليلات مشتركة ويعبّر عن أولويات خطة عام 2030 بشأن القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.

49- واستخدم **البرنامج** أيضا الوسائل التكنولوجية لزيادة النطاق الذي تغطيه المعلومات وتواترها وعمقها من أجل التحليلات المشتركة، على غرار جمع البيانات بالاعتماد على شبكة الإنترنت وإجراء صور ساتلية عالية الدقة.

الاستعداد والإنذار المبكر والإجراءات المبكرة

50- في عام 2018، تواصل الاستثمار في القدرات المتعلقة بالاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها وفي أنشطة الإنذار المبكر في جميع مجالات العمل الإنساني والإنمائي.

51- ومن أجل تحديد المخاطر الناشئة عن حالات الطوارئ، وتوقّع أثرها، وإرشاد الإجراءات المبكرة، عزز **البرنامج** تخطيطه وإدارته للعمليات من خلال تحسين تحليله المتكامل للمخاطر باستخدام أدوات أخرى منها نظام الإنذار المؤسسي وشتى أدوات رسم الخرائط القائمة على المعطيات الجغرافية المكانية مثل تحليل الكوارث ورسم خرائطها آليا من أجل الزلازل والعواصف الاستوائية. واستُهلت مبادرة لبناء قدرة احتياطية عالمية، بما يضمن نشر الموظفين في الوقت اللازم وبصورة فعالة عند وقوع حالة طوارئ.

52- وشارك **البرنامج** مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة الفريق المرجعي المعني بالمخاطر والإنذار المبكر والاستعداد، التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي يصدر التقرير المتعلق بالإنذار المبكر والتدخل المبكر والاستعداد. ويَصدر التقرير مرتين في السنة ويستند إلى تقييم جماعي يضطلع به 21 شريكا. ويبرز المخاطر التي قد تتطلب استجابة متعددة القطاعات وقد تستلزم إجراءات إضافية مشتركة بين الوكالات للاستعداد لها.

53- وفي مارس/آذار 2018، وافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على اتخاذ إجراءات عملية موحدة مشتركة بين الوكالات من أجل التدخل المبكر عند وقوع ظاهرتي النينيو والنينيا، مما سيشكل إطارا للتدابير المبكرة المشتركة بين الوكالات التي من شأنها أن تساعد في التخفيف من آثار هاتين الظاهرتين المناخيتين وتفاديها. وفي سبتمبر/أيلول 2018، تم الإعلان عن وجود ظروف مواتية للنينيو بعد صدور إنذارات باحتمال حدوث ظاهرة نينيو في نهاية عام 2018 أو بداية عام 2019.

وصول المساعدات الإنسانية

54- استمر مؤسسو مركز الكفاءات للمفاوضات المتعلقة بالشؤون الإنسانية – وهم مركز الحوار الإنساني واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و**البرنامج** – في توفير الدعم، عن طريق المركز، إلى المفاوضين الموجودين في جميع أنحاء العالم في الخطوط الأمامية لبعض من أصعب العمليات الإنسانية. ويعزز مركز الكفاءات مهارات التفكير النقدي للموظفين الموجودين في الخطوط الأمامية ويشجع على اعتماد التفكير الاستراتيجي في المفاوضات المتعلقة بالشؤون الإنسانية. وزاد طلب المهنيين في المجال الإنساني على دعمه بصورة ثابتة خلال السنوات الماضية. وقد خضع أكثر من 100 من موظفي **البرنامج** المنخرطين في عمليات معقدة للتدريب على التفاوض الذي يوفره المركز؛ وسيزداد عدد الموظفين المدرَّبين إذ استُهل برنامج تدريب الميسرين في الوكالات. وفي عام 2018، أصدر المركز *الدليل الميداني للمفاوضات المتعلقة بالشؤون الإنسانية في الخطوط الأمامية*، الذي يشجع على اتباع نهج منهجي في المفاوضات المتعلقة بالشؤون الإنسانية التي تهدف إلى تحسين تنفيذ العمليات. وشارك 250 شخصا في الاجتماع السنوي الرفيع المستوى الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2018، والذي ركز على أهمية إشراك المجتمعات المحلية المتضررة في تصميم الاستجابات الإنسانية، وعلى تعزيز مهارات وأدوات المفاوضين الموجودين في الخطوط الأمامية.

المساءلة أمام السكان المتضررين

55- عزز **البرنامج** نظام الإبلاغ المؤسسي الخاص به من أجل تحسين استخلاص الجوانب النوعية للمساءلة أمام السكان المتضررين، من خلال تحديث مؤشرات الأداء المؤسسي لديه بشأن تلقي تعقيبات السكان المتضررين واستخدامها. وبوجه عام، كان 86 في المائة من المكاتب القطرية **للبرنامج** تتحلى في عام 2018 بآليات الشكاوى والتعقيبات، ما يمثل زيادة بنسبة 6 في المائة مقارنة بعام 2017.

56- ووُضعت في عام 2018 استراتيجية جديدة للعمل مع السكان المتضررين والفئات الضعيفة؛ وسيجري تنفيذها في الفترة 2019-2021. ومن عناصرها الرئيسية اتباع نهج مؤسسي شامل فيما يخص آليات الشكاوى والتعقيبات والوصول إلى السكان المتضررين والتواصل معهم.

57- وفي عام 2018، نفذ **البرنامج** مشروعا تجريبيا بشأن توحيد العمليات والأدوات اللازمة لإنشاء آليات الشكاوى والتعقيبات ووضعها في الخدمة. وستتيح الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى المحددة خلال التجربة إرشاد خطة شاملة لتعميم الأمر يُعتزم وضعها في عام 2019.

الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش والانتهاك الجنسيان اللذان يتعرض لهما عمال الإغاثة

58- تركز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش والانتهاك الجنسيين اللذين يتعرض لهما عمال الإغاثة، وتؤيد فكرة البيئة الإنسانية التي يشعر فيها الأشخاص العالقون في الأزمات بالأمان وبأنهم يلقون الاحترام اللازم. وتسعى أيضا إلى ضمان تمكّن السكان المتضررين من الحصول على الحماية والمساعدة دون أن يخشوا من التعرض للاستغلال أو الانتهاك على يد عمال الإغاثة، وشعور عمال الإغاثة بأنه يتم دعمهم واحترامهم وتمكينهم من تقديم مثل هذه المساعدة في بيئات عمل لا يتعرض فيها أحد للتحرش الجنسي. وشارك **البرنامج** في المناقشات التي أجرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في هذا الشأن، عارضا معارفه وخبرته.

59- واستهل مكتب الأخلاقيات في **البرنامج**، بوصفه الجهة المسؤولة داخليا عن تنسيق مسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش والانتهاك الجنسيين، عددا من المبادرات في عام 2018 تشمل إدارة الشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية بمسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يبلغ مجموعها 278 جهة تنسيق ومن ينوب عنها في جميع المكاتب القطرية والإقليمية؛ وتوفير **البرنامج** للتدريب الإلكتروني الأول على الإطلاق الموجه إلى جهات التنسيق المعنية بمسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وإنشاء فريق استشاري متعدد الوظائف معني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

60- والتزم **البرنامج**، بغية تحسين كفاءة وفعالية تصديه للاستغلال والانتهاك الجنسيين وللتحرش والانتهاك الجنسيين، بتوفير المزيد من الموارد المالية لمكتب المفتش العام، وشعبة الموارد البشرية، ومكتب أمين المظالم، ومكتب الأخلاقيات، وشُعبة الاتصالات والدعوة والتسويق.

61- وفي ظل فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، شارك **البرنامج** واليونيسف في قيادة فريق عامل وضع قاعدة البيانات "ClearCheck". وتكفل قاعدة البيانات هذه ألّا تقوم كيانات الأمم المتحدة بتوظيف أشخاص فصلوا من الخدمة في كيان آخر من الأمم المتحدة بحجة ارتكابهم أفعال تحرش وانتهاك جنسيين أو استغلال وانتهاك جنسيين، أو أشخاص يستقيلون من المنظمات قبل انتهاء التحقيق أو العملية التأديبية.

الحماية الإنسانية

62- بعد صدور التقييم الذي تناول سياسة الحماية الإنسانية في **البرنامج** في مايو/أيار 2018، أعدّ **البرنامج** استراتيجية جديدة طموحة لبرنامج عمله للفترة 2019-2021 تقضي بحماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم. وتشمل الاستراتيجية أربعة مجالات تتيح اتخاذ تدابير عاجلة: تحليل المخاطر المتعلقة بالحماية واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف منها؛ وعقد الشراكات الاستراتيجية

مع الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والحماية؛ واستحداث النظم والعمليات الرامية إلى إدماج مسألة الحماية؛ وبذل الجهود للتأكد من تحلي **البرنامج** بالقدرات اللازمة على الصعيد القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة **البرنامج** على تحليل المخاطر المتعلقة بالحماية والتخفيف منها وتحسين الاستخدام المنهجي للآليات التي تيسر التواصل المتبادل مع السكان المتضررين.

63- وجرى تحديث المؤشرات المؤسسية المتعلقة بالحماية كي تراعي المخاطر المتعلقة بالحماية التي يواجهها بشكل أعم المستفيدون من خدمات **البرنامج**. وتبيّن المؤشرات الجديدة أداء **البرنامج** في مجال صميم وإدارة البرامج الآمنة التي تصون الكرامة وإمكانية انتفاع المستفيدين بها.

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

64- بعد اعتماد ميثاق إدماج الأشخاص ذوي إعاقة في العمل الإنساني، وقع **البرنامج** ميثاق التغيير أثناء مؤتمر القمة العالمي للإعاقة الذي عُقد في لندن في عام 2018، متخذا التدابير اللازمة لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجه. وأضيف إلى إطار النتائج المؤسسية مؤشر جديد للنواتج يمكّن من تحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، من النساء والرجال والأولاد والبنات، الذين يتلقون المساعدة؛ وسيُستهل جمع البيانات في عام 2019.

65- وفي عام 2018، أرسل **البرنامج** أحد كبار المستشارين في شؤون الإعاقة لجمع الدروس المستخلصة من المكاتب القطرية بشأن أفضل السبل لتعديل البرامج من أجل ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وستوثَّق الدروس المستفادة من البعثات المرسلة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولبنان وميانمار وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وتركيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وستقدَّم إلى مكاتب قطرية أخرى بغية تيسير التعلم والإثراء المتبادل بين البلدان والمناطق. ووضع **البرنامج** أيضا توجيهات عملية للموظفين بشأن تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة، مما ييسر إدماجهم في برامج **البرنامج**. وستُستخدم الدروس المستخلصة من هذه البعثات لتحسين التوجيهات.

خامسا: إلقاء الضوء على الشراكات

66- بينما أحرزت العديد من البلدان تقدما كبيرا فيما يخص الحد من الجوع وسوء التغذية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، توقف التقدم المحرز في غالبية البلدان المتأثرة بالنزاعات. واستهل **البرنامج** في عام 2018 شراكة مع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لغرض جمع الأدلة التي تبين العلاقة بين النزاعات والجوع. وتجرى حاليا دراسة للنظر في كيفية إسهام برامج **البرنامج** في تحقيق السلام، وكيفية تحسين إسهام عملياته في تحقيق السلام في المستقبل وكيفية قياس هذه المساهمة.

67- وفي سبتمبر/أيلول 2018، وقع المدير التنفيذي **للبرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إضافة بشأن تبادل البيانات مرفقة بمذكرة التفاهم العالمية المبرمة بين **البرنامج** والمفوضية في عام 2011 والتي تُعتبر العنصر الأخير في سلسلة الالتزامات الرئيسية المعقودة بين **البرنامج** والمفوضية. وتحدد الاتفاقات مجتمعة برنامج عمل طموحا لتجاوز التنسيق وللانتقال إلى عقد شراكات حقيقية، بما يمهد الطريق للبرمجة المشتركة والنظم القابلة للتشغيل البيني.

68- وفي عام 2018، تراوح التعاون بين **البرنامج** ومنظمة الصحة العالمية من الاستجابة المشتركة لمكافحة الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكوليرا في اليمن إلى المشاركة في الشبكة العالمية لسلاسل الإمداد المعنية بالأوبئة وعقد الشراكات في ظل مبادرات عالمية تشمل خطة العمل الوطنية لحياة صحية والرفاه للجميع. واتفق المدير التنفيذي **للبرنامج** والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية في ديسمبر/كانون الأول 2018 على وضع مذكرة تفاهم استراتيجية، إدراكا منهما بضرورة توطيد التعاون وتوفير الاستجابات الأسرع والأكثر اتساقا لحالات الطوارئ.

69- واستجابة لزيادة مطالب الجهات العالمية الفاعلة في مجال الصحة، شارك **البرنامج** أيضا في مشروعات متعلقة بالصحة مع شركاء من قبيل منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الرؤية العالمية. ويُعتبر الدعم المقدم هذا خير مثال على التزام **البرنامج** بتحقيق هدف التنمية المستدامة 17 ويثبت ما

يمكن تحقيقه عندما يوحّد الشركاء في مجال العمل الإنساني والتنمية والصحة أداءهم. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، مثلا، ودعما للصندوق العالمي وشريكيه منظمة الرؤية العالمية والصليب الأحمر الفرنسي، تولى **البرنامج** إدارة أنشطة قطرية متعلقة بالتخزين والعمل اللوجستي والتسليم. وفي عام 2018، نقل **البرنامج** 160 طنا متريا من الأدوية والبضائع المتعلقة بالأعمال الصحية إلى أكثر من 630 مرفقا صحيا. وفي تشاد، قام **البرنامج** بدعم المستفيد من منح الصندوق العالمي، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتخزين وتوزيع 300 876 ناموسية معالجة بمبيدات للحشرات تحد من الإصابة بالملاريا وتزيد من معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة.

70- ويستند إطار الشراكة الاستراتيجية الموقعة بين **البرنامج** ومجموعة البنك الدولي في عام 2018 إلى أوجه التكامل القائمة بين مهام المنظمتين وهياكلهما وأنشطتهما للتصدي للتحديات المطروحة على الصعيدين الإنساني والإنمائي. وأزال **البرنامج** عدة حواجز نظمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاختلافات الموجودة على المستوى القطري بين النموذج التشغيلي والتمويلي لكل من المنظمتين، والتي أدت في الماضي إلى تقييد قدرة المكاتب القطرية على فتح أو عقد مفاوضات مع مجموعة البنك الدولي.

71- وإقرارا بالصلة القائمة بين القدرات الوطنية وإنجاز الغايات الإنمائية الوطنية، واصل **البرنامج** مشاركته في تعزيز قدرات مجموعة من أصحاب المصلحة ودعمه لذلك، متبعا نهجا يشمل "المجتمع ككل" للقضاء على الجوع. وفي عام 2018، واصل **البرنامج** تعاونه المشترك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعزيز القدرات، ويُعتبر ذلك بمثابة مبادرة رائدة للتنفيذ المحلي تُظهر كيف يستطيع التعاون أن يبني جمعيات وطنية متينة ومستدامة للصليب الأحمر والهلال الأحمر تستطيع تنفيذ ولاياتها ودعم الحكومات في التصدي لانعدام الأمن الغذائي. وارتبطت الاستثمارات التي أجريت في الجمعيات الوطنية بالسياقات القائمة ورمت إلى تقوية المنظمات على نحو شامل عوضا عن الاستناد إلى قدرات برامجية. وأسفرت التجربة التي أجريت في عام 2018 في أربعة بلدان رائدة – هي بوروندي والجمهورية الدومينيكية وباكستان والسودان، عن العديد من الدروس المفيدة، فأبرزت الحاجة إلى وضع استراتيجية للدعوة وتعبئة الأموال وتعزيز فهم الشركاء للدعم الذي يمكن أن يقدمه **البرنامج** لتعزيز القدرات. وستنتقل المبادرة إلى مرحلة ثانية في عام 2019، فستضم بلدانا جديدة، مع التركيز على المشاركة الطويلة الأجل وتعزيز القدرات وعلى التطوير المؤسسي للجمعيات الوطنية.